



© 2022 Niels Steeman - Unsplash

معلومات أساسية

جرت العادة على تلقي اللاجئين والنازحين داخلياً معونة في شكل مساعداتٍ عينية، مثل الأغذية والبطانيات. ومع ذلك، فقد تحوّلت الاستجابة الإنسانية إلى استخدام المساعدات النقدية وبقسائم شرائية في كثيرٍ من الأحيان لتلبية الاحتياجات المتنوعة لدى الأشخاص الذين تشرّدوا بسبب الأزمات والنزاعات، الأمر الذي عزز استقلالية المتلقين بشأن ما يشترونه.

تشير الأبحاث التي أجرتها مفوضية اللاجئين النسائية إلى أنّ المساعدات النقدية وبقسائم شرائية المدّمجة في برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي كفيلة لدعم الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له. ومع ذلك، لقد تخلّفنا كثيراً عن استخدام المساعدات النقدية وبقسائم شرائية لتحقيق الحماية — بما في ذلك للدعم في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له — في مجالاتٍ أخرى. وهذه الفجوة حرجة بالنسبة إلى اللاجئين والنازحين داخلياً والنساء والفتيات المهاجرات، وكذلك الأفراد ذوي ميول جنسية وهويات جنسانية وتعبير جنساني وخصائص وجنسية (SOGIESC) متنوعة، الذين يواجهون مخاطر التعرّض للعنف القائم على النوع الاجتماعي وحوادثه قبل الأزمات وأثنائها وبعدها.

واستكمالاً للجوانب الأساسية في إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، قد تُساهم المساعدات النقدية وبقسائم شرائية في تعزيز قدرات الناجين على التعافي وتمكينهم من الحصول على الخدمات. فمثلاً، تساعد المساعدات النقدية وبقسائم شرائية أحد الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي على تغطية التكاليف المرتبطة بالفرار من علاقةٍ مسيئة، مثل تمكينه من تأمين مسكن آمنه والتنقّل والحصول على المساعدة القانونية. وقد تقلل فيها المساعدات النقدية وبقسائم شرائية من تعرّض الناجين للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر طُرُقٍ غير مباشرة، مثل تقليل اعتمادهم مالياً على شركاء أو أفراد يشيئون لهم داخل أسرهم.

في الفترة 2020-2022، دخلت مفوضية اللاجئين النسائية في شراكة مع منظمة كير الدولية في ثلاثة مواقع هي إكوادور وكولومبيا وسوريا، لفهم استخدام المساعدات النقدية وبقسائم شرائية بشكلٍ أفضل في إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي مدينة غواياكيل، بجمهورية إكوادور، عملت مفوضية اللاجئين النسائية ومنظمة كير الدولية مع ثلاث منظماتٍ إكوادورية لتعزيز قدرة مقدّمي خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي على استخدام المساعدات النقدية وبقسائم شرائية في إدارة الحالات للتصدي لعنف العشير بين المهاجرين واللاجئين والسكان المحليين. وفي كولومبيا وسوريا، دخلت مفوضية اللاجئين النسائية ومنظمة كير الدولية في شراكة مع مجلس البحوث الطبية في جنوب أفريقيا ومنظمة محلية في كل بلد لفهم إمكانية إدماج المساعدات النقدية وبقسائم شرائية في إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي للحصول على دعمٍ شامل للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ الإنسانية¹

في كل موقع من الموقعين، قُسم المشاركون إلى مجموعتين، حيث تلقت المجموعة الأولى مساعدات نقدية إلى جانب إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، فيما اقتصرَت المجموعة الثانية على تلقي إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وحدها من دون مساعدات نقدية. وبعد مرور عدة أشهر على البرنامج، قارنت مفوضية اللاجئين النسائية التغييرات بمرور الوقت بين المجموعتين لفهم كيف أثَّرت المساعدات النقدية على حماية المشاركين من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وتشير نتائج الدراسات الطُّرية الثلاث إلى القواسم المشتركة التي كانت لها آثار على المنظمات الدولية والوطنية والمحلية التي توفر خدمات المساعدات النقدية وبقسائم شرائية وإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وعلى الجهات المانحة التي تمول هذه المنظمات.

النتائج الرئيسية

- لم تقتصر إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي أدمجت المساعدات النقدية على مساعدة الناجين في تعافيهم من حوادث العنف وتقليل تعرُّضهم للمخاطر المستقبلية المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي فحسب، بل ساعدتهم أيضاً في تحسين قدرتهم الاقتصادية ورفاههم الشخصي ورفاه أطفالهم، وفي تحسين علاقاتهم الشخصية مع أفراد أسرهم وتفاعلاتهم مع المجتمع المضيق.
- منع تلقي النقود بعض المشاركين من العودة إلى المعتدين عليهم أو التعامل معهم في لحظات عدم الاستقرار الاقتصادي، حتى عندما حاول المعتدون عليهم الاستفادة من ضعفهم المالي.
- في بعض الحالات، كان مبلغ التحويل النقدي غير كافٍ لتلبية احتياجات حماية الناجين، على سبيل المثال، تكاليف النقل للوصول إلى الخدمات وتكلفة رعاية الأطفال خلال الوقت الذي يقضيه الناجون في إدارة الحالة. وبدون مساعدة كافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية وفي ظل غياب الدعم القوي لسُّبل كسب العيش، أنفق الكثير من المشاركين التحويلات النقدية لتلبية احتياجاتهم الأساسية ولحصولهم على الرعاية الطبية أو الأدوية أو لسداد ديونهم، بدلاً من استخدامها في النفقات التي تفيدهم مباشرةً في تقليل حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وزيادة الحماية.
- وأتاحت المساعدات لبعض المشاركين فرصة الاستثمار في مشاريع باتت تشكل مصدراً للدخل المستدام.

أهم التوصيات

- لكي تكون المساعدة النقدية المدمجة في برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي كفيلة بالحد بشكلٍ فعَّالٍ من التعرُّض لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في المستقبل وزيادة نتائج الحماية، يجب تلبية الاحتياجات الأساسية لدى الناجين. وينبغي أن تكون قيم التحويلات النقدية مرنة ومحددة لملاءمة احتياجات كلِّ ناجٍ من الناجين.
- ينبغي لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي أن تعزز الإحالات إلى البرمجة النشطة والفعالة والمأمونة لسُّبل كسب العيش. وينبغي للجهات الفاعلة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي وسُّبل كسب العيش النظر في تصميم وتنفيذ الدعم المُقدَّم لسُّبل كسب العيش جنباً إلى جنب مع إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي المدمجة في المساعدات النقدية ضمن نموذج البرنامج.
- ينبغي الاستعانة بحملات التوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي للمساعدة في تغيير المواقف المؤدية إلى تطبيع هذا النوع من العنف، بما في ذلك بين الناجين أنفسهم. وينبغي أن تدعم إدراك الناجين لخدمات الدعم المُخصَّصة التي يمكنهم الوصول إليها. ويُعدُّ هذا الأمر مهماً بشكلٍ خاص من أجل الوصول إلى الأفراد ذوي ميول جنسية وهويات جنسانية وتعبير جنساني وخصائص وجنسية (SOGIESC) متنوعة ولخدمتهم.
- يجب الاستفادة من الشراكات مع المنظمات المحلية لتلبية مجموعة متنوعة من احتياجات الناجين عبر إنشاء شبكة إحالة مُخصَّصة عبر المنظمات. ومن الضروري تقييم قدرات الشركاء في وقتٍ مبكرٍ أثناء وضع البرنامج.
- يجب توفير النقود ضمن إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وبالترادف مع الأنشطة والخدمات الأخرى، بما في ذلك الدعم القانوني والنفسي الاجتماعي وحلقات العمل لبناء شبكات الأقران، والتي تشكل معاً عناصر أساسية لتعافي الناجين، فضلاً عن تعافي أفراد أسرهم.

تشرين الأوَّل / أكتوبر 2022

يُرجى مطالعة [تقارير التقييم](#) من كولومبيا وإكوادور وشمال غرب سوريا.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بأديتي بهانجه، مستشارة البحوث، مفوضية اللاجئين النسائية، aditib@wrcommission.org وباولا كاستياتي، المستشارة الفنية للشؤون النقدية والأسواق العالمية، منظمة كير الدولية، paola.castiat@care.org.



أجرى الفريق المتنقل جلسة توعية في شمال غرب سوريا، وفي خلال الجلسة، وجّه مقدم الخدمة رسائل توعية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي وعمل الأطفال. © حقوق الطبع والنشر 2022 لصالح هيئة كير

هيئة الإغاثة «كير» (CARE) هي منظمة إنسانية رائدة تُعنى بمكافحة الفقر على الصعيد العالمي.

وتركز استجاباتها في حالات الطوارئ على احتياجات أشد الفئات السكانية ضعفاً، ولا سيّما الفتيات والنساء. www.care.org.

تأسّس مركز النهوض بالمرأة وأنشطتها (CEPAM) في عام 1983 من قِبل مجموعة من نساء الحركة النسائية في إكوادور الملتزمات بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والعدالة الاجتماعية والإنصاف والإدماج. www.cepamgye.org.

تقدم منظمة محترفي التنمية المجتمعية الشاملة «كوربرودينكو» (CORPRODINCO) (مؤسسة من المحترفين في مجال التنمية المجتمعية الشاملة) خدمات التكامل النفسي والتعليمي والاجتماعي للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، باستخدام المنهجيات التعاونية والتأملية، والمناصرة بُغية إحداث تغيير جذري في واقعهم. www.corprodinco.org

منظمة Mujer & Mujer هي منظمة غير حكومية إكوادورية تُشجع النساء وقيادة مجتمع الميم+ من أجل تنمية المجتمع ليصبح أكثر عدلاً وإنصافاً. <https://mujerymujer.org.ec>

سوريا للإغاثة والتنمية (SRD) هي منظمة إنسانية غير حكومية تعمل على الأرض في سوريا منذ عام 2011. وتقدّم منظمة سوريا للإغاثة والتنمية خدمات الحياة من خلال إدماج برامج الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي للنساء والفتيات المستضعفات المتأثرات بالأزمة. <https://srd.ngo>

UNTHA: نحن نكافح مع منظمات العمال الأجورين في أمريكا اللاتينية لضمان حقوق الإنسان وحقوق العمل لجميع العمال في المنطقة. يُرجى التواصل معنا على <https://es-la.facebook.com/UNTHAECUADOR>

تعمل مفوضية اللاجئين النسائية على تحسين الظروف المعيشية وحماية حقوق النساء والأطفال والشباب الذين تعرّضوا للنزوح بسبب النزاعات والأزمات. للاطلاع على مزيد من المعلومات، يُرجى زيارة womensrefugeecommission.org

دُعّم مشروع إكوادور من خلال جائزة التصدي لعنف العشير (IPV) المقدمة من مؤسسة تعزيز التعلّم والبحث للمساعدة الإنسانية (Elrha). مؤسسة تعزيز التعلّم والبحث للمساعدة الإنسانية (Elrha) هي مؤسسة معنية بتقديم المنح وتعمل على تحسين النتائج بالنسبة للأشخاص الذين تأثروا بالأزمات الإنسانية من خلال تحديد الحلول الأكثر فاعلية وابتكاراً والأكثر قابلية للتطوير ورعايتها ومشاركتها. ويموّل صندوق التمويل الصحي التابع لمؤسسة تعزيز التعلّم والبحث للمساعدة الإنسانية من خلال مساعدات من وزارة الخارجية والكونمولث والتنمية في المملكة المتحدة (FCDO). مؤسسة تعزيز التعلّم والبحث للمساعدة الإنسانية (Elrha) هي مؤسسة خيرية عالمية تقدم حلولاً للمشاكل الإنسانية المعقدة من خلال البحث والابتكار. للتعرف على المزيد، يُرجى زيارة www.elrha.org.

أصبح مشروع شمال غرب سوريا وكولومبيا ممكناً بفضل الدعم السخي المقدم من الشعب الأمريكي من خلال وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وتقع مسؤولية هذه المحتويات على عاتق مفوضية اللاجئين النسائية وهيئة الإغاثة «كير» ولا تعكس بالضرورة آراء وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة أو حكومة الولايات المتحدة.

